



Distr.
LIMITED

E/ESCWA/STAT/1995/IG.1/11
6 September 1995
ORIGINAL: ARABIC



الامم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اللجنة الإحصائية
الدورة الأولى
عمان، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥

البند (١٢) من جدول الأعمال المؤقت

UN ECO

تنفيذ نظام الحسابات القومية ١٩٩٣

في منطقة الإسكوا

أولاً - مقدمة

9 - NOV 1995
LIBRARY & DOCUMENT SECTION /

-١- أوصت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها السابعة والعشرين المنعقدة خلال الفترة من ٢ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس ١٩٩٣، باعتماد نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، وقد صادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة على تلك التوصية في قراره ٥/١٩٩٣ المؤرخ ١٢ تموز/يوليو ١٩٩٣.

-٢- ويمثل نظام الحسابات القومية الجديدة (١٩٩٣) قفزة نوعية كبيرة في مجال المحاسبة القومية، فضلاً عن احتفاظه بمتانة أساسه الفكري، الاقتصادي والمحاسبي، المستمد من النظم السابق والمستند على أساسيات النظرية الاقتصادية ذات الأصول الكينزية. وهو يستخدم قواعد المحاسبة المتقاربة إلى حد كبير مع قواعد المحاسبة التجارية، وإن كانت توجد بعض الاختلافات الخاصة بعدد من قواعد القيد؛ فهو ينطوي على عمل إبداعي لمنظومة حسابات متكاملة ومتغيرة ومتسلقة ومتماضكة، إلى جانب اكتسابه للمرنة والوضوح.

-٣- ويمكن إيجاز ملامح نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ على النحو التالي:

(أ) تحديث نظام ١٩٦٨، وذلك بشمول التطورات الحديثة السارية في اقتصادات العالم المعاصر، ومعالجة ظواهر أصبحت من ثوابت السياسات الاقتصادية والمالية في عالم اليوم مثل ظواهر التضخم والانفتاح الاقتصادي ونمو الخدمات وتتسارع الابتكارات في المعاملات المالية وتنوعها، بالإضافة إلى الاهتمام بظاهرة التفاعل المتزايد ما بين البيئة والاقتصاد وغيرها من الظواهر؛

-٢-

(ب) تبسيط النظام بوجه عام، وتوضيحه، وإزالة التعقيدات الناشئة عن العلاقات المؤسسية المختلفة في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، إذ يلاحظ أن النظام قدم هيكلًا مؤسسيًا وتصنيفات وتعريفات وقواعد محاسبية وأسس تقييم تتسم بالوضوح والمرونة، بما يسمح بتطبيق النظام في أي اقتصاد بغض النظر عن مرحلة نموه، كما سيساعد الدول في مرحلة الانتقال من نظام التخطيط المركزي إلى نظام السوق:

(ج) إتساق النظام وربطه وانسجامه مع الأنظمة الاحصائية الأخرى، مثل ميزان المدفوعات والاحصاءات المالية للحكومة واحصاءات النقود والبنوك والعمالة وغيرها:

(د) مرنة النظام، والتي تسمح ليس فقط بأن يطبق جزئياً أو كلياً في الكثير من الدول ذات الامكانيات الاحصائية والتنظيمية والظروف الاقتصادية والاجتماعية المتباينة، وإنما تسمح أيضاً بتوسيع بعض الحسابات الأساسية أو تكييفها لمواجهة حاجات تحليلية أكثر تفصيلاً كما هي الحال في الحسابات التابعة:

(ه) لقد جاء النظام تلبية لاحتياجات الجديدة في التحليلات الاقتصادية، سواء كانت على مستوى وطني أو قطاعي أو جزئي، أو كانت تهدف إلى معالجة بعض المشاكل مثل أسعار الصرف أو الديون الخارجية أو التضخم أو العجز في الموازنة وغيرها. وقد اهتم نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ بهذا النوع من التحليلات في إطاره المركزي، كما اهتم خارج هذا الإطار ببعض التحليلات ذات الأهمية والأثار الاقتصادية والاجتماعية مثل الحسابات البيئية والقضايا السكانية والتنمية الاجتماعية والحسابات الأقليمية وذلك من خلال مصفوفاته وحساباته المختلفة.

-٤- والجدير بالإشارة أن النظام إطار نظري شامل ويقع في واحد وعشرين فصلاً وعدد من الملحق، ولكن تطبيقه في دول منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) سيكون جزئياً وعلى مراحل مع مراعاة الظروف الاحصائية والامكانيات العادلة والبشرية لكل دولة، وحسب احتياجاتها التحليلية. إن تنفيذ نظام ١٩٩٣ سيؤدي إلى تطوير البنية التحتية لنظم المعلومات الاحصائية وتنشيطها وسوف يكشف الفجوات الاحصائية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما سيساعد دول المنطقة التي ستقوم بتنفيذها على تحديد الأولويات عند وضع خططها وبرامجها الاحصائية المستقبلة.

ثانياً - دور الإسكوا في تنفيذ نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ في المنطقة

-٥- من ضمن التوصيات التي أصدرتها اللجنة الاحصائية للأمم المتحدة في دورتها السابعة والعشرين وصادق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في قراره ٥/١٩٩٣ "أن تؤدي اللجان الأقليمية التابعة للأمم المتحدة، كل في إقليمها، دوراً رئيسياً في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣".

٦- وانطلاقاً من المسؤولية الملقاة على عاتق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تجاه الدول الأعضاء فيها في مجال الاحصاء والتمثلة في تطوير العمل الاحصائي بوجه عام في المنطقة، وتنفيذها لهذه التوصية، فقد قامت الإسكوا في هذا المضمار بما يلي:

ألف- الاجتماعات وورش العمل والندوات والتدريب

(أ) المشاركة الفعالة في التحضير والتنظيم واعداد أوراق العمل لاجتماع خبراء الحسابات القومية في البلاد العربية المنعقد في تونس خلال الفترة من ١١ إلى ١٦ حزيران/يونيو ١٩٩٠، والذي شارك فيه ثمانية وعشرون خبيراً، ونوقشت فيه أهم التعديلات والمفاهيم لنظام الحسابات القومية الجديد، وكان من أهم نتائجه الخروج بخطوط عريضة تمثل وجهة نظر دول المنطقة في النظام بهدف تقديمها الى المؤتمر العربي الثاني للحسابات القومية - الذي كان من المقرر عقده بعد اجتماع الخبراء - ثم عرض وجهة النظر العربية في اجتماع الخبراء فيما بين الأقاليم المنعقد في المكسيك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢؛

(ب) المشاركة في المؤتمر العربي الثاني للحسابات القومية الذي انعقد بالقاهرة خلال الفترة من ٥ الى ٩ تموز/يوليو ١٩٩٢؛

(ج) المشاركة بخبريين في ندوة اعداد وتركيب الحسابات القومية المنعقدة في نيويورك خلال الفترة من ١٣ الى ١٦ تموز/يوليو ١٩٩٥؛

(د) المشاركة في ندوة ما بين الأقاليم حول نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ المنعقدة خلال الفترة من ٢٣ كانون الثاني/يناير الى ١ شباط/فبراير ١٩٩٥ بنيويورك، وكان قد طلب من شعبة الاحصاء بالإسكوا ترشيح خمسة من خبراء الحسابات القومية في المنطقة ومن دول مختلفة وقد تم ذلك وتحملت شعبة الاحصاء بنيويورك تكاليف سفرهم واقامتهم؛

(هـ) عقد ورشة عمل (بورة تدريبية) عن نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ لدول المنطقة بعمان، المملكة الأردنية الهاشمية، خلال الفترة من ١٢ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وقد شارك فيها ممثلون عن ١٢ دولة من دول الإسكوا بالإضافة الى خمس منظمات عربية ودولية؛

(و) عقد ورشة عمل بالتعاون مع البنك الدولي حول برنامج المقارنات الدولية، وانعقدت هذه الورشة في عمان خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٩٥، وقد شارك فيها ممثلون عن ١١ دولة من دول المنطقة، وأبرزت المناقشات كثيراً من القضايا المتعلقة ببرنامج المقارنات الدولية وفوائده وعلاقته بالأنظمة الاحصائية وفي مقدمتها نظام الحسابات القومية ١٩٩٣؛

(ز) القاء محاضرات حول نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ وربطه بنظام ١٩٦٨، وذلك بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت خلال الفترة من ١٣ الى ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٥؛

-٤-

(ج) عقد دورة تدريبية قطرية عن نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر خلال أيلول/سبتمبر ١٩٩٥؛

(ط) اشتراك الإسكوا في كثير من اجتماعات الخبراء الدولية منذ عام ١٩٩١ وحتى اقرار النظام عام ١٩٩٣.

باء- اعداد استراتيجية لتنفيذ النظام في منطقة الإسكوا

-٧- يستند نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، في بناء منظومته المتكاملة المركزية، إلى التحليل القطاعي، أي أن الاجماليات على المستويين القطاعي والوطني هي حصيلة ما تقدمه البنية التحتية بدءاً من الوحدة المؤسسية ففرع القطاع فالقطاع وهكذا، وعليه، فإن بناء هذا النظام وتنفيذه يتطلب استراتيجية للتطور الاحصائي قائمة على أساس تطوير الاحصاءات القطاعية والفرعية والجزئية ومراجعة كافة التصانيف والتعاريف لجميع الأنشطة. وانطلاقاً من هذا فقد قامت الإسكوا بوضع خطوط عريضة لاستراتيجية تنفيذ النظام في المنطقة وهي كالتالي:

(أ) اجراء مسح يشمل كافة دول المنطقة للتعرف على المتاح من البيانات والمسوح الحالية فيها والتي بموجبها تعد حساباتها القومية حسب نظام ١٩٦٨، ونتائج هذا المسح ستساعد الإسكوا في وضع برنامج التطوير والتحسين حسب ظروف كل دولة وتنفيذها عندما يطلب منها ذلك؛

(ب) اعداد برنامج تدريبي لمستويات مختلفة على النحو التالي:

١° دورات عامة وقصيرة للمختصين حول أهم التطورات في نظام ١٩٩٣ مقارنة بنظام ١٩٦٨؛

٢° دورات تدريبية لفترات أطول للتركيز على توضيح أبرز التغيرات في المفاهيم والبيانات المطلوبة لبناء النظام الشامل لحسابات نظام ١٩٩٣؛

٣° ورش عمل لمناقشة الأولويات ومراحل اعداد الحسابات حسب احتياجات التطور الاحصائي في كل بلد من بلدان المنطقة ومراحل هذا التطور.

(ج) اختيار عدد من دول المنطقة التي تتتوفر فيها الكوادر المتخصصة والبيانات المطلوبة لتنفيذ حسابات النظام الجديد مثل حساب الانتاج وتوزيع الدخل واستخدامه والحسابات المالية، لتنسق فيما بعد بحيث تشمل الحسابات التابعة وجداول المدخلات والمخرجات، وفي المرحلة الأخيرة تجرى محاولات لبناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية (SAMs)؛

(د) تنسيق الأنشطة في هذا المجال بين الدول والمنظمات العربية في المنطقة؛

-٥-

(ه) البحث عن موارد مالية لتمويل الأنشطة لتنفيذ نظام ١٩٩٣ في بلدان المنطقة؛

(و) تقديم الاستشارات الفنية والعمل على تبادل الخبرات بين دول المنطقة فيما بينها من جهة وبين هذه الدول والمنظمات العربية من جهة ثانية؛

(ز) المراجعة السنوية لنتائج تنفيذ نظام ١٩٩٢ في المنطقة وذلك طيلة الفترة الانتقالية البالغة ست سنوات؛

(ح) اشتراك الإسكوا في ترجمة الأدلة وكتب الجيب إلى اللغة العربية بالتعاون مع شعبة الاحصاء بنديويورك التابعة للأمم المتحدة.

جيم- اعداد ومتابعة وثيقة مشروع نموذجي في الأردن لتنفيذ نظام الحسابات القومية ١٩٩٣

-٨ ينص البند السابع (ب) من التوصية الثامنة للجتماع الرابع لرؤساء الأجهزة الإحصائية المركزية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المنعقد بعمان خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، على "اختيار دولة أو أكثر من دول المنطقة لتكون نموذجا عمليا لتطبيق النظام على أن تعقد حلقات دراسية أثناء التجربة وبعدها لتقدير التجربة والتعرف على الدروس المستفادة منها". وبناءً على ذلك قامت الإسكوا، بالتعاون مع شعبة الاحصاء بنديويورك وبالتنسيق مع ادارة الاحصاءات العامة الأردنية، باعداد مسودة وثيقة مشروع نموذجي في الأردن لتنفيذ نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، وقد اقترحت الإسكوا أن تبدأ تجربة تطبيق النظام في الأردن لأنه أبدى رغبة في ذلك من جهة، ولأن عمان هي مقر الإسكوا من جهة أخرى، مما يسهل معه الاشراف على التطبيق ومتابعته. وقد مرت وثيقة المشروع بمراحل عدة منها:

(أ) اعداد المسودة الأولية بالتعاون مع شعبة الإحصاء بنديويورك؛

(ب) تقديم المسودة الأولية الى ادارة الاحصاءات العامة الأردنية ورفع ملاحظاتها عليها؛

(ج) قدم بعثة من شعبة الاحصاء بنديويورك الى الأردن لمناقشة مسودة المشروع مع الإسكوا والجهات الأردنية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بعمان؛

(د) عرض وثيقة المشروع على برنامج الأمم المتحدة الانمائي بعمان وكذلك على المكتب الاقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في نيويورك بهدف ايجاد التمويل اللازم للمشروع.

وبالنسبة لهذا المشروع، فإن المشكلة تكمن أساسا في عدم توفر التمويل اللازم له.

-٦-

دال- ترجمة نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ إلى اللغة العربية

-٩- وجدت الإسکوا أخطاء لغوية جسيمة في الترجمة العربية لنظام ١٩٩٢ التي تمت بنيويورك، الأمر الذي حدا بها إلى رفع ملاحظات مع نماذج حول الترجمة إلى شعبة الاحصاء التابعة للأمم المتحدة بنيويورك. وقد أبدت الإسکوا استعدادها لمراجعة ترجمة النظام إلى اللغة العربية واعادة النظر فيها، وقد قبل ذلك الاستعداد بالترحيب، وقامت الإسکوا فعلاً بجهود كبيرة لاخراج النسخة العربية لنظام الحسابات القومية بصورة جيدة ومتناصفة مع صفحات النص الانكليزي بحيث أن كل صفحة من النص الانكليزي تقابل نفس الصفحة بالنص العربي، ويتوقع أن توزع النسخة العربية قبل نهاية عام ١٩٩٥.

ثالثاً- التوصيات

-١٠- بدأ الكثير من دول العالم في تنفيذ نظام الحسابات القومية ١٩٩٣. وعلى دول الإسکوا أن توافق الركب وتلتحق به في تطبيق هذا النظام بما يتناسب مع احتياجاتها وتطورها الاحصائي، وأن تضع برامج احصائية تتضمن التأهيل والتدريب والمسوح التي تخدم هذا المجال وتقوي بنائه الأساسية، على أن يتم التنسيق فيما بينها وبين الإسکوا لتحقيق الاستفادة القصوى من الامكانيات المتاحة. وعليه، فإننا نقترح أن يراعي الاجتماع الأمور التالية:

(أ) أهمية التعجيل ما أمكن بتنفيذ نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ في دول الإسکوا وبما يتناسب مع امكاناتها واحتياجاتها؛

(ب) الموافقة على الخطوط العريضة لل استراتيجية التي اقترحتها الإسکوا لتنفيذ نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ في المنطقة؛

(ج) اعتبار المشروع التجاري لتنفيذ نظام الحسابات القومية في الأردن مشروعًا إقليميًا تعم فوائده على دول المنطقة لما يتضمنه من جلسات عمل وندوات إقليمية تعقد عند انتهاء كل مرحلة من مراحله، وتدعى الصناديق العربية والدولية إلى ضرورة دعمه وتوفير التمويل اللازم له؛

(د) التأكيد على أهمية التنسيق والتعاون المشترك مع المشروع الإقليمي لمسوح الأسر بالإسکوا عند اجراء المسوح الأسري بإحدى الدول الأعضاء، وذلك لتعزيز توفير البيانات اللازمة من القطاع الأسري للحسابات القومية في دول المنطقة، حيث أن نظام الحسابات القومية ١٩٩٢ يعتمد اعتماداً كبيراً على البيانات التي تجمع من خلال المسوح الأسري.

